من الواجب تشكيل لجنة تحقيق رسمية حول ما يجري في المناطق اليوم

حرب لبنان على اهميتها لا تقاس بما ارتكبه الجيش في الضفة وغزة خلال اربعين عاما من الاحتلال

■ خلال الاشهر الاخيرة قتل في غزة والضفة 251 فلسطينيا ـ كلهم بنار جنود الجيش الاسرائيلي. نصفهم من المدنيين ومن ضمنهم النساء والاطفال والكهول. في بداية الحرب في لبنان قتل فلسطينيون اكثر من الاسرائيليين وهذا من دون ان يشارك الفلسطينيون في الحرب ومن دون أن يكونوا معرضين لنيران الكاتيوشا (بالمقارنة مع القتلى الاسرائيليين).

في المجريات السياسية بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية تسود حالة من الجمود التام. لم يعودوا يذكرون خريطة الطريق منذ مدة طويلة ولم يعد اثر لفك الارتباط ولخطة الانطواء. ليست هناك سياسة احادية الجانب وبالتأكيد ليست هناك مفاوضات بين الجانبين. هنا وهناك تجري لقاءات بين القادة في مستويات متدنية من اجل توضيح بعض القضايا اليومية الضرورية وهناك على ما يبدو اتصالات غير مباشرة لاطلاق سراح سجناء فلسطينيين مقابل الجندي جلعاد شاليط. المجال الوحيد الذي تجري فيه اليوم علاقات بين اسرائيل والفلسطينيين هو المجابهة العنيفة: اجتياحات، اطلاق نار، قصف، عمليات، اعتقالات، حواجز، مصادرات وقتلى وجرحى.

من الواجب ان تتشكل لجنة تحقيق رسمية حول ما يجري في المناطق اليوم. مع كل الاهمية لحرب لبنان والهزة التي احدثتها الا انها لا تقارن بما يحدث في المناطق التي احتلها الجيش الاسرائيلي في حرب حزيران (يونيو) طوال 40 عاما. ومهما كانت عملية التحقيق في احداث لبنان فانها ستجد ربما ان رئيس الوزراء قد اخطأ في أحد الايام وان وزير الدفاع ورئيس هيئة الاركان قد اتخذا قرارات خاطئة وغير صحيحة في يوم عابر وان احد الجنرالات وبعض القادة العسكريين لم يفهموا ما يحدث في تلك الليلة على الارض وان الماء والطعام لم يصلا الى الجنود المقاتلين.

ليس هناك مكان بالمرة للمقارنة بين اخطاء من هذا القبيل وبين اخفاقات مصيرية وخاطئة ذات طابع تاريخي كتلك التي اقدمت عليها حكومات اسرائيل في الضفة وغزة منذ 1967. في لجنة التحقيق الرسمية حول الكوارث التي تسبب بها الحكم الاسرائيلي في المناطق يتوجب ان يشارك مؤرخون واخصائيون نفسيون واجتماعيون وباحثون في الشؤون الثقافية والدينية وليس فقط جنرالات وقضاة محكمة عليا متقاعدون. مثل هذه اللجنة تستطيع ان تكتشف في سياق ما ستكتشفه ان هناك علاقة قوية بين الحرب في لبنان وبين ما يحدث بيننا وبين الفلسطينيين في هذه السنوات وان السيطرة على الضفة وغزة قد اسهمت بدرجة كبيرة في التدهور المستمر على الجبهة الشمالية.

مع الوقت يتناقص عدد من يذكرون ماذا كان في المناطق بعد 1967. من يذكر مثلا ان حكومات اسرائيل قد قررت بناء على الاعتقاد السائد بان الحكام العرب يبقون على اللاجئين البائسين في المخيمات عن قصد من اجل تحريضهم ضد اسرائيل – قررت حل هذه المشكلة في غزة من خلال توطينهم وتأهيلهم. اسرائيل قامت خلال فترة معينة بخطوات بهذا الاتجاه ولكن تبين لها أنها معزولة عن الواقع فتوقفت عنها. ومن يذكر ايضا ان وزير الدفاع في حينه موشيه دايان قد آمن ان من الممكن اتاحة المجال لحرية الحركة للاسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء من ايلات حتى دان وان كل المناطق كانت مفتوحة من دون اية حواجز طوال عشرين عاما؟ ومن يذكر ان دايان قد وجه اوامره ايضا بتقليل الوجود الاسرائيلي الرسمي في المناطق حتى الحد الادنى لا اعلام ولا دوريات ولا مستوطنات في التجمعات العربية؟ في حينه ايضا كانت هناك عمليات ولكن من دون اية علاقة بما بدأ في التسعينيات. كانت هناك سنوات كان فيها عدد السجناء الاداريين من المناطق خمسة فقط والان اصبح هذا العدد بالالاف كما نعلم.

ماذا حدث خلال العشرين عاما الماضية منذ ذلك الحين؟ هل كان الفلسطينيون في تلك السنوات يحبون الحكم الاسرائيلي؟ بالتأكيد لا. فكيف اذن وصلنا الى ما وصلنا اليه؟ هل يعود ذلك الى المشروع الاستيطاني الذي انشأ نظام ابرتهايد (تفرقة عنصرية) واضح في المناطق وتسبب بمشاعر المرارة والظلم والاستلاب في صفوف الفلسطينيين؟ وربما يعود الامر الى القرارات المتعلقة بشرقي القدس؟ وماذا أحدثت الاخطاء التي ارتكبت في اتفاق اوسلو؟ والى اين يفضي الجدار الفاصل؟ كل هذه الامور هامة بدرجة لا تقاس بما يحدث الان في لبنان وهذه مسألة تستوجب تشكيل لجنة تحقيق رسمية.

داني روبنشتاين
(هآرتس) ـ 2006/9/4

فلسطينيون يبحثون في الانقاض التي خلفها قصف اسرائيلي على مخيم جباليا في شمال غزة

انقضى فصل الحرب وتوجد حاجة الى البدء بعمل اعادة بناء الجيش

الحرب الاتية ليست كالحرب الاخيرة... قد تكون مواجهة مع جيش سوري أو عدو بعيد مثل ايران

■ انقضى فصل الحرب وتوجد حاجة الى البدء بعمل اعادة بناء الجيش. في الحق كانت في الحرب انجازات مهمة، ولكن لا يوجد اختلاف في أنه كان يمكن انجاز اكثر من ذلك. اكثر كثيرا. يجب ان نفحص لذلك ما الذي اختل وان نقوّم المعوج.

اذن ما الذي كان عندنا؟ في البدء يجب أن نبدأ بما لم يكن: لم تكن ادارة صحيحة لاجراءات الحرب. فقد الجيش الاسرائيلي في غضون السنين بعض جرأته «ونسي» كيف يقومون باجراءات مداورة بقوى برية كبيرة. صبغ النظر الى الحرب بالوان الوهن: اجراءات حذرة وبطيئة ومترددة، ليست فاعلة بازاء منظمة مثل حزب الله، تعمل في اطار عسكري وهي مسلحة ومدربة تدريبا حسنا. لم تكن عملية برية لابعاد اكبر قدر من تهديد صواريخ الكاتيوشا عن الحدود الشمالية، ولم تكن اية عملية عسكرية «غير عادية» كتلك التي اذاعت للجيش الاسرائيلي صيتا عالميا في الماضي (مثل عبور قناة السويس في حرب يوم الغفران، والهبوط المظلي في المتلا في عملية سيناء او احتلال منطقة ام كتف في حرب يوم الغفران).

كيف نقوّم ذلك؟ أولا بتغيير التفكير العسكري المتصل بمكانة الجيش البري ومهمته. ان الحاجة الى انجاز حسم سريع (والامتناع من حرب استنزاف متصلة) يجب أن يعود ليقود التفكير العسكري. هذه عملية صعبة لكنها ممكنة.

وثانيا، باعادة مجد قوى الاحتياط الى ما كان. عرف الجيش الاسرائيلي دائما انه في ساعة الامتحان سيحتاج الى قوى الاحتياط. يجب ادخال مضمون في هذه المقالة: تدريبات، ومعدات وتدريبات بعد ذلك. اختفت هذه من المعجم بسبب تقديرات موازنة، ويجب تقويم هذا على الفور.

وثالثا، يحتاج الى ابطال الانتقال الى «لوجستيكا مجالية» على الفور والعودة الى المسؤولية المباشرة للوحدات الميدانية عن التزويد بالاحتياجات اللوجستية (مثل الماء والطعام والذخيرة وقطع التبديل). تم الاخذ بـ«اللوجستيكا المجالية» (مرة اخرى) بسبب الرغبة في التوفير من الموازنة. وقد قطفنا ثمارها الفاسدة في هذه الحرب الاخيرة.

ورابعا، يحتاج الى ملء الصفوف بافضل الناس. ليس سرا ان الخدمة العامة عامة، من القيادة العليا السياسية مرورا بموظفي الحكومة حتى آخر الموظفين، ليست مركز جذب لاناس افذاذ كاولئك الذين كانوا مرة. ينبع هذا من تغير ثقافي عام، ويفصح هذا عن نفسه في المستوى العسكري بنقص جوهري للاحترام الذي يظهره المجتمع لخادميه. اعتقد آباء الامة مرة انه يحسن تسريح الضباط وهم ما يزالون شبانا ليستطيعوا تطوير حياة مهنية ثانية. وهكذا لم يمتنع افاضل ابنائنا من الخدمة الدائمة. واليوم نرفع سن التسريح من غير أن نفكر في النتيجة: جيش ثقيل يتصرف كانسان شيخ. وتوجد ايضا دروس ايجابية. احرز الجيش الاسرائيلي في الحرب الاخيرة، باستعماله نارا دقيقة وتكنولوجيا ممتازة انجازات لا يستطيع أي جيش آخر أن يحوزها. الادماج بين النار الدقيقة والمعلومات الاستخبارية النوعية عن الاهداف، والاستعمال الكثيف للرجال الالين (مثل الطائرات من غير طيار)، والبعد الفضائي، وتقنية التدريع التي لا يملكها اي جيش آخر في العالم سوى الجيش الاسرائيلي (يجب التزود بها لا تطويرها فقط)، كل اولئك اتجاهات واضحة الى بناء القوة، ويجب تعزيزها. يبدو أن الحرب الاتية لن تكون مشابهة لهذه الاخيرة. انها قد تكون في مواجهة جيوش كبيرة مثل الجيش السوري، أو عدو بعيد مثل الايرانيين. يجب تناول التهديدات الصريحة بجدية. لا نملك وقتا طويلا للاستعداد، وعلينا أن نبدأ العمل على الفور.

اسحق بن اسرائيل
(يديعوت احرونوت) ـ 2006/9/4

الدولة اختفت في الحرب.. الجيش دخل لبنان وقرى الشمال هربت

اعصار كاترينا كشف عن الوجه القبيح لامريكا ولبنان عرت سياسات اسرائيل في العقود الاخيرة

■ كل لجان التحقيق التي ستتشكل لن تنجح في التكفير عن الجريمة الحقيقية التي جرت امام انظارنا في حرب لبنان الثانية. الدولة بكل بساطة اختفت وكأن الارض قد ابتلعتها هي لم تكن موجودة في التجمعات الشمالية في الساعات الاكثر صعوبة التي مرت على السكان هناك الذين ظلوا في منازلهم. الدولة في جوهرها تقاس وفق ادائها في اللحظات العصيبة. واسرائيل قد فشلت في هذا الاختبار.

الجثث التي بقيت عائمة فوق الماء في نيواورليانز طول ايام بعد اعصار كاترينا كشفت بصورة فظيعة عن الوجه الحقيقي للولايات المتحدة. هذه الدولة العظمى العملاقة وقفت عاجزة وكأنها دولة بحجم بنغلادش. الرئيس جورج بوش الذي يكون سريع القرار اذا ما تعلق الامر في الحرب تريث أربعة ايام الى أن اتخذ قرارا بالتوجه لزيارة تلك المنطقة المنكوبة.

اعصار كاترينا كشف النقاب عن ضعف الايديولوجيا التي تنظر لاضعاف الدولة لصالح اجسام اقتصادية خاصة في السوق الحرة. طالما بقيت الوفرة التي يستمتع الجميع منها قائمة – اعتبر كل شيء على ما يرام. ولكن من اللحظة التي تندلع فيها أزمة انسانية تظهر هذه النظرة بكامل قسوتها ووحشيتها.

هذا ما حدث عندنا ايضا في المناطق الشمالية ابان الحرب. الدولة دخلت الى لبنان وفي المقابل فرت من التجمعات الشمالية متوقعة ان تقوم الجمعيات والجهات غير الحكومية بالمهمة بدلا عنها. هذا الفرار عبر بصورة دقيقة عن الوجه الجديد لدولة اسرائيل. باشراف حكومات اليمين واليسار تخلت الدولة في العقدين الاخيرين عن وظائفها الاساسية ونقلتها الى السوق الحرة. واجسام تطوعية وجمعيات خيرية.

القلب تحطم من المشاهد التي تكشفت في المناطق الشمالية. الفرار بدأ منذ اليومين الثاني والثالث من الحرب. من كان قادرا أخذ ابناء اسرته وفر من المكان. شاهدت قوافل من الاف السيارات وهي تفر من حيفا في الايام الاولى من الحرب. كل واحد بحث عن ملاذ يفر اليه وكل حسب قدراته.

عشرات الالاف الذين لم يكن بمقدورهم الفرار ظلوا هناك سواء بسبب وضعهم الاقتصادي الصعب او بسبب وضعهم الصحي. في الايام الاولى لم يقل احد ما الذي يتوجب عليهم عمله. بعد أن طُلب منهم التوجه الى الملاجىء اتضح أن هذه الملاجىء ليست ملائمة للمكوث فيها. الدولة ركزت اهتمامها على الجبهة وتخلت عن عمقها الداخلي.

مع الدولة اختفت ايضا السلطات المحلية. في غياب التعليمات الواضحة فر جزء من موظفي هذه السلطات من اماكنهم. كما أن السلطات التي نجحت في اداء وظائفها وجدت نفسها امام وضع محطم. حتى من قبل أن تبدأ الحرب كانت أغلبية هذه السلطات في أزمة مالية وبالكاد نجحت في دفع رواتب موظفيها. الان عندما طُلب منها أن تعالج وان تعتني بالالاف الذين تبقوا في الملاجىء تبين لها أنها لا تملك القدرة المالية والاقتصادية المطلوبة لذلك. رؤساء المدن توجهوا للحكومة طالبين العون ولكنهم لم يجدوا من يصغي لهم.

وهكذا وجد عشرات الالاف انفسهم من دون ملاجىء ملائمة ومن دون طعام وشراب ومن دون رعاية طبية او عناية. خلال ايام الحرب كلها لم تكن هناك مرجعية حكومية واحدة تتولى معالجة الجبهة الداخلية. كل الاجهزة الاجتماعية للدولة انهارت.

الى داخل هذا الفراغ دخلت الجمعيات والشركات الصناعية والهيئات التطوعية. امام اعين هذه الاطراف تكشف خراب اجتماعي لم يكن له نظير منذ قيام الدولة. غيل درمون مؤسس جمعية «العطاء» ارسل في كل يوم 70 متطوعا الى الشمال لتوزيع الطعام على الناس. «وجدنا أنفسنا ونحن نوزع اكياس الطعام على المرضى والعجزة والكهول»، قال، «الناس حدثونا ان اي طرف حكومي لم يتوجه اليهم من اجل المساعدة. كانت هناك ايام توجه بها رؤساء البلديات بانفسهم الينا حتى نوزع المياه للسكان. شاهدت مناظر فظيعة. في كل مرة كانت تصل فيها شاحنة الغذاء كان الناس يتجمهرون حولها ويتهجمون وكأننا في افريقيا».

خلال الحرب قامت جمعية العطاء بتفعيل الاف المتطوعين ووزعت 25 الف رزمة و 250 طنا من الطعام. «كان لدي شعور باننا على شفا دولة منهارة»، يقول درمون، «وكأن الدولة لم تكن موجودة بالمرة». هذا ما حدث في كريات شمونة وفي شلومي وفي نهاريا وفي معلوت وفي عكا وفي عشرات التجمعات الكبرى والوسطى والصغرى. يهودا وعربا ودروزا وشركسا. كل شيء انهار. المحامي عامي زينتي الذي بقي في كريان شمونة في ايام الحرب يقول ان الناس قد استطاعوا البقاء في المدينة بفضل الاجسام التطوعية العفوية أما الدولة فقد انهارت تماما.

الجريمة الاجتماعية التي حدثت خلال الحرب جرت بسبب ايديولوجيا تتطلع الى تحويل اسرائيل الى امريكا اخرى. في غضون ذلك اصبحت مثل رسم كاريكاتوري للولايات المتحدة. خلال العقدين الاخيرين تآكلت شبكة الضمان الاجتماعي والتزام الدولة نحو الشرائح الفقيرة واختل التوازن بين النفقات الامنية وبين النفقات الاجتماعية ضد مصلحة الاخيرة طبعا. الذروة كانت خلال سنوات حكم الليكود الخمسة برئاسة اريبل شارون.

من الصعب الاعتقاد انه قبل اقل من ستة اشهر جرت انتخابات كان في مركزها التطلع لتقويم المجتمع الذي تشوه لدرجة لا توصف من خلال الفجوات الاجتماعية. ايهود اولمرت وخصوصا عمير بيرتس حظيا بثقة الجمهور على اساس الوعد بالاصلاح والتقويم.

الاخفاق الاجتماعي في الشمال هو جريمة اصابت بشرورها الشرائح الضعيفة في المجتمع الاسرائيلي. من الصعب ان نقدر عدد المواطنين الذين ماتوا بسبب العجز الذي اصابهم نتيجة لذلك. لذكراهم لن يقوم احد هنا بانشاء نصب.

دانيال بن سيمون
(هآرتس) 2004/9/4

على الجيش اعادة تقييم دروس حرب لبنان وتطوير نظرية قتالية جديدة

■ هل يجب أن تتغير النظرية القتالية للجيش الاسرائيلي، وبنية الجيش المشتقة منها، كواحد من دروس الحرب في لبنان؟ هذا هو السؤال الذي يجب أن يشغل الآن القيادة الرفيعة في الجيش الاسرائيلي، بغير صلة بالحاجة الى التحقيق في طريقة ادارة هيئة القيادة الرفيعة للحرب. سيكون من الخطأ حصر الاهتمام فقط باخفاقات الجيش في المستوى التنفيذي، التي كانت في الحقيقة شديدة في ذاتها، وتجاهل ضرورة الفحص ايضا عن أسس التفكير العسكري التي صيغت في السنين الأخيرة، والتي دخل الجيش الاسرائيلي على أساسها الحرب في لبنان.

المشكلة الرئيسية هي أن الجيش الاسرائيلي يواجه قوس تهديدات واسعة في طرف منها تهديد استراتيجي ايراني وفي طرفها الآخر تهديد منظمات عصابات وارهاب. في السنين الأخيرة بنى قوته مع التأكيد للاستعداد في مواجهة تهديدات استراتيجية واهمال الاستعداد في مواجهة التهديدات الاخرى. وفي حين زادت قوة سلاح الجو وامتلك قدرة على العمل في آماد بعيدة، تحلل الجيش البري بقدر كبير وانحصرت عنايته في عمليات تواجه الارهاب الفلسطيني. لم يتدرب جنود الاحتياط في الجيش البري زمنا طويلا، وقال التصور أن احتمال حرب برية واسعة النطاق هو احتمال ضئيل بالأساس.

تُذكر هذه الفترة بقدر كبير بالتصور الذي صيغ في الجيش الاسرائيلي بين 1967 الى 1973. اعتقدت القيادة الرفيعة آنذاك بأن سلاح الجو، الذي استطاع أن يُخضع في الواقع الجيوش العربية في ابتداء حرب الايام الستة، سيستطيع أن يرد وحده تقريبا على كل تهديد من قبل مصر وسورية. وكانت النتيجة إهمال القوات البرية، حينما تم النظر بعجرفة مميزة الى قدرة العدو العسكرية كغير جدية.

ما يُحتاج اليه الآن هو تغيير التوازن في تخصيص الموارد بين القوة الجوية والبرية. يعتقد غير قليل من الضباط الكبار، الذين لا تُسمع اصواتهم حتى في هيئة القيادة العامة، أن سلاح الجو كبير جدا وليس مبنيا بناء صحيحا. ستتابع القوة الجوية كونها مُركبا رئيسا في كل حرب، وفي ضمنها الحرب لمنظمات العصابات، لكن لا توجد حاجة الى زيادتها بعد. يزعم اولئك الضباط، أن اسرائيل لن تهاجم ايران بطائراتها، ولهذا يمكن مضاعلة استثمارات سلاح الجو في تطوير قدرة الهجوم الى آماد بعيدة جدا للطائرات مع طيارين.

يجب على الجيش البري أن يعيد انتظامه من جديد، مع تأكيد زيادة عدد الوحدات الخاصة ونوعيتها وكبرها. يُبّين كل سيناريو منطقي للقتال في المستقبل أن جزءا كبيرا من الحرب سيتم على أيدي قوات خاصة لا على أيدي كتل مدرعة. ربما يُحتاج الى أن نزن اقامة «قيادة للقوات الخاصة» أو سلاح. تجب العودة الى صياغة خطة تدريب لجنود الاحتياط واعادتهم الى الجاهزية التنفيذية التامة.

كانت الحرب في لبنان برهانا آخر على أنه قد انقضى عهد المعارك المدرعة الكبيرة. يصعب توقع حرب يستطيع الجيش الاسرائيلي فيها استعمال آلاف الدبابات التي يملكها. لا يُحتاج في الحقيقة الى التخلي عن القوة المدرعة، لكن يُحتاج الى مضاءلة عدد الدبابات بقدر ملحوظ. بدل تطوير الجيل القادم من دبابة المركفاة وانتاجه، يجب عليهم تدريع الدبابات الموجودة. التدريع موجود، ويجب اتخاذ قرار التزود به فقط.

بازاء التهديد الايراني يجب التأكيد لتطوير القدرة الاستراتيجية لسلاح البحرية، كما تم الأمر حقا بشراء غواصات الدولفين. إن قرار شراء غواصتين أخريين من هذا الطراز من المانيا قرار صحيح، ويُفترض أن يمنح اسرائيل قدرة الضربة الثانية الأكيدة، التي ستكون في الواقع الرد الوحيد الملائم في حال امتلكت ايران سلاحا نوويا. سائر الاستثمارات في الوسائل القتالية كلها التي يمكن استعمالها لمواجهة ايران وعلى ارضها لا داعي لها.

إن صرخات الانكسار للقيادة الرفيعة بسبب الاقتطاعات من موازنة الدفاع، والمطالب الصارمة لعشرات مليارات الشواقل، تثير تخوف أن رد الجيش الاسرائيلي على فشله في الحرب سيكون زيادة قدر القوات، وشراء نظم سلاح اخرى وتطوير وسائل قتالية جديدة لا داعي لها. لا تكمن مشكلة الجيش الاسرائيلي في نقص الموارد بل في طريقة توزيعها. بخلاف مزاعم القيادة الرفيعة، لم يُقتطع من موازنة الأمن في العقد الأخير مليارات الشواقل. في هذا المقام نقول إن جميع المعطيات مكتوبة في كتاب موازنة وزارة المالية، المفتوح لينظر فيه كل مواطن في موقع الوزارة على الانترنت. يبذل الجيش الاسرائيلي مليارات الدولارات لتطوير نظم قتالية مطورة ثورية، تقوم على تقنية متقدمة، مشكلتها الوحيدة أنها لا داعي لها. يُحتاج الى فحص جديد عن جميع خطط التطوير والغاء بعض منها.

يجب على الجيش الاسرائيلي أن يفحص امكانات مواجهة الصواريخ وصواريخ الكاتيوشا قصيرة المدى. ليس من الواضح هل يستطيع نظام «نيئوتيلوس» الرد على المشكلة، ولكن تجب العودة الى فحص امكانية إكمال تطويره. يجب أن يستمر سلاح الجو في تطوير طرائق «صيد» منصات اطلاق الكاتيوشا، مع العلم بأنه قد يكون من غير الممكن مواجهة هذا التهديد من الجو.

كل تلك بالطبع أفكار أولية. على الجيش الاسرائيلي أن يصرف الشهور القريبة في مناقشات عميقة صائبة لدروس حرب لبنان ولتطوير نظرية قتالية جديدة.

رؤوبين بدهتسور
كاتب دائم في الصحيفة
(هآرتس) ـ 2006/9/3

كل اللجان التي شكلها اولمرت لن تكون بديلا عن لجنة تحقيق رسمية

■ الرسم الكاريكاتوري لعاران وولكوفسكي الذي نشر في «هآرتس»، في يوم الجمعة ويظهر فيه رئيس الوزراء ايهود اولمرت وهو يتنقل بين ثلاث لجان تقصي حقائق يجسد بصورة جيدة تلك السخافة التي تطبخ الان في المطابخ السياسية. من لا يسعى لعدم افقاد الدولة لصوابها من خلال لجنة تحقيق رسمية واحدة ليس قادرا على توضيح سبب عدم الاعتقاد بان ثلاث لجان ستحول دون هذا «الجنون».

الاستخلاص الطبيعي من ذلك هو أن معارضة رئيس الوزراء وبعض وزرائه للجنة التحقيق الرسمية ليست نابعة من الحرص على سلامة الدولة وسكانها. معارضتهم نابعة من حقيقة أن قاضيا أعلى متقاعدا سيترأس هذه اللجنة ومن هنا سيكون ذا مكانة اعتبارية وقدرة على التحقق من منطقية قرارات الشخصيات القيادية في الدولة.

لا مناص من الاستنتاج المؤسف بان بعض الوزراء في الحكومة ومن يسير في اعقابهم ليسوا معنيين بكشف الحقيقة على يد هيئة تولي التقاليد الاسرائيلية لما تتوصل اليه اهمية ووزنا كبيرين. من المحتمل ان لا يكون تعيين قضاة للجنة التحقيق قرارا مثاليا بسبب الحاجة للفصل بين المستوى السياسي المتعرض للتحقيق وبين المستوى القضائي وبسبب المصلحة المشروعة بعدم تدارس كل قضية من خلال منظور قانوني وربما كانت هذه مسألة تستوجب الحل.

هذه مسألة تتم من خلال تعيين قضاة متقاعدين فقط كما يفترض ان يفعل رئيس محكمة العدل العليا. اما بالنسبة لقضية الخوف من نظرة مفرطة في قانونيتها – فمن الواضح من تقرير لجنة كاهان التي حققت في احداث صبرا وشاتيلا، بان اللجنة حذرت من التحقيق في المسؤولية الشخصية للمستويين العسكري والسياسي بأعين قانونية وانما اكدت على مفاهيم مثل «غياب الحكمة» و «عدم توقع المولود».

تنصيب قاض على رأس لجنة تحقيق رسمية ضروري ليس فقط بسبب مطالب القانون وانما بسبب الحاجة لضمان تحقيق ماهر ونزيه وبسبب درجة الثقة المنوحة للسلطة القضائية.

اللجان التي يسعى اولمرت لتشكيلها هي لجان تقصي حقائق داخلية مفتقرة للصلاحيات واية مكانة اعتبارية شعبية. صحيح أنه من الممكن للحكومة ولوزير العدل ان يمنحوا صلاحيات التحقيق ايضا للجان تقصي الحقائق ولكن القاضي وحده هو الذي يستطيع أن يضمن تحقيقا مهنيا ونزيها.

الحكومة قد تختار على ما يبدو في يوم الاربعاء الامكانية الاسوأ القائمة في الحكم الاسرائيلي لتقصي احداث لبنان التي تحظى باهتمام شعبي كبير. ليست لجنة تحقيق رسمية يقوم رئيس المحكمة العليا بتعيين اعضائها والتي تمتلك صلاحيات التحقيق المحددة ضمن القانون ولا لجنة تقصي حقائق حكومية يترأسها قاض متقاعد تعين الحكومة اعضاءها الا ان عملها يقوم على اساس منح صلاحيات التحقيق لهذه اللجنة من قبل وزير العدل بمصادقة الحكومة على شاكلة زايلر.

توجه رئيس الوزراء لمراقب الدولة ميخا ليندنشتراوس الذي يهدف الى املاء مساحة فحص جاهزية الجبهة الداخلية عليه هو الاخر لا يمكن أن يكون بديلا للتحقيق. القانون الاساسي ينص على أن مراقب الدولة هو مسؤول امام الكنيست فقط وهو مخول بتحديد نطاق ومساحة الرقابة التي يقوم بها. ولكن مهما كان نطاق هذه الرقابة وحجمها الا انها لا تستطيع ان تكون بديلا للجنة تحقيق رسمية يفترض فيها أن تتحرك بشفافية قصوى.

لجنتا اولمرت ـ الامنية والسياسية ـ ومعهما لجنة عسكرية ينوي رئيس هيئة الاركان تعيينها ـ ستجدان نفسيهما في وضع تداخل في الصلاحيات وستقومان باصدار تقارير مختلفة وربما متناقضة لا تلبث الا ان تزيد الارباك في الدولة. لن تكون للجمهور ثقة في هذه اللجان التي لطخت سمعة بعض اعضائها بتضارب المصالح والتصريح علانية عن مواقفهم في قضية التحقيق وسيكون من الاسهل لمن يتحملون المسؤولية أن يتملصوا من تنفيذ توصياتها.

فقط لجنة التحقيق الرسمية هي التي تستطيع أن تهدىء الخواطر الى أن يتم تقديم تقريرها واتاحة المجال في غضون ذلك امام المسؤولين لمواصلة اداء وظائفهم لدرجة معقولة من الموافقة الشعبية.

زئيف سيغال
(هآرتس) ـ 2004/9/4

الحرب في لبنان اجهضت ثورات اجتماعية واقتصادية وثقافية

■ قبل شهرين فقط أعلن رئيس الوزراء في مؤتمر قيساريا: «انني اريد الاعلان هنا أنه في موازنة 2007 سوف تخصص موارد معينة من أجل اصلاح موضوع الادارة السياسية في الدولة تجاه الاولاد بين أعمار تصل حتى الثالثة. وهذه الثورة لهذا الجيل الغض ستكون حجر الاساس في الاصلاح الحكومي في السنوات الاربع القادمة. وان ثمار هذه السياسة، والقرارات الاستراتيجية التي ستتخذ في اعقابها، سوف نجني ثمارها في المستقبل البعيد».

حاليا فان اثار الحرب قد غسلت البلاد من اولها الى آخرها وكل شيء انقلب. وهذه الرؤيا الثورية قد غرقت، و«هذا الجيل قد غرق تماما» وانقلب الى جيل «الصفر الغارق»، وكأنه لا يكفي هذا حتى الان وان الاموال الاضافية للامن سوف تأتي على حساب مزيد من الاقتطاع من ميزانية التعليم. فهيا اخرجوا وانظروا وفكروا، ما اذا كانت في سنة 1998 قد ارتفعت رسوم التعليم للاولاد الفقراء بنسبة 55 في المئة، وما اذا كان في السنة الاخيرة فقط قد ارتفع هذا الرقم الى 6 في المئة اخرى، وان الرقم الذي حطم الارقام كلها باتجاه الاعلى قد اجتاز حاجز الـ 40 في المئة (!)، ولاي شخص يوجد شك بان يرى مدى ازدياد هذا الفقر في المجتمع الاسرائيلي فلينظر الى سنة 2007.

انتبهوا هنا لما أعلنه اولمرت يوم أمس امام الطلاب الذين زارهم: «انني أرى قدرة التنافس التي تملكونها أكبر من تلك التي كانت عندي في جيلكم». ليس فقط «الثورة الثقافية قد سقطت على الرؤوس، وان كل الرسالة التعليمية التي كان من الممكن ان تكون ايجابية باتجاه الاولاد، كلها قد سقطت في الايام الاخيرة وقبل اشهر بعد أن تضررت الجبهة الداخلية وان هناك من يواصل العبث في هذا الكلام ويسير على الخيط الدقيق امام الطلاب في تصحيحاته».

وبعد إن «الانطواء» قد انقلب الى مجرد ضوء ميت بعيد، فقد بقيت حكومة اولمرت دون اي جدول اعمال منتظم. فلمثل هذه البرامج لن يكون مكان ولا وجود. بل على العكس من ذلك فانها اندفعت الى الصفوف الخلفية من البرامج في هذه الايام ولا سيما على مستوى جدول الاعمال الاجتماعي في الدولة وأن الحرب ستظهر لنا المزيد مما تعجز عنه هذه الحكومة.

قبل نصف سنة فقط وعدنا عمير بيرتس ووعد الذين يثقون به بانه سيحارب من أجل «الثورة الاجتماعية» وان يضع في ميزانية 2007 الميزانية اللازمة للتعليم والرفاه الاجتماعي الذي تراجع كثيرا في السابق. والان، وبعد أن تحول بين ليلة وضحاها الى وزير للدفاع وقاد هذه الحرب، فانه يقف الان خلف هذه الثورة التي وعد بها والتي اصبحت مختفية في ظل الموازنات الجديدة للامن، وخيبة الامل من بيرتس هي مشكلة ثانية لكل الذين آمنوا به وهم الان خجولون من هذا الغباء، ولكن المشكلة الاكبر هي ان بيرتس لا زال يظن بان وعوده يمكن أن تتحقق. «مطالب المؤسسة الامنية ليست قليلة ولا تقف عند حد التوجه للموارد الموجودة في الدولة ولا من أجل تضييق الفجوات داخل المجتمع الاسرائيلي»، فهو يعود ويتعهد، انه في الستة اشهر الباقية، بان يصلح ما يمكنه في المجتمع وانه «سيصارع من أجل ميزانية اجتماعية»، وهنا فان الامر اصبح واضحا بان الامن سوف يتلقى زيادة تصل الى 40 مليار شيكل التي طلبها وزير الدفاع نفسه، ولكن على الاقل 24 مليار شيكل من هذا المبلغ قد تم ضمانها.

ياعيل غبيرتس
(يديعوت احرونوت) ـ 2004/9/4

بيرتس خرج مهزوما من الحرب والافضل ان يتقاعد عن الامن والجيش او يبدل منصبه

■ قضى عمير بيرتس يوم أمس في منطقة اشكول وسديروت. لم يكن في هذه المرة ساكنا يميل الى النوم، بل ضيفا رسميا على المدينة وجهاز التربية، أتى ليفحص نظام الحماية في المدرسة. من المعقول أن نفترض أن بيرتس وجد عنده في البيت أيضا عددا من الخصوم، كاولئك الذين يرتقبونه اليوم في كل مكان. رئيس البلدية، ايلي مويئيل، من الليكود لم يحب قط الرد الواهن، في رأيه، لبيرتس على اطلاق صواريخ القسام. الرد الصارم لوزير الدفاع في لبنان الذي ينتهي الى لجنة تحقيق، لا يثير الكثير من الانطباع في مويئيل، وهو ما زال يطلب محو بيت حانون.

يجب على بيرتس ان يستنشق الكثير من الهواء ليواجه الوضع الذي أتته به الحرب. في جلسة حزب العمل، في يوم الجمعة، رأى بأم عينيه كيف يفقد القوة، وكيف يجمع خصومه الاشداء قوة داخلية. يستمتع وزراء في العمل، ليسوا جميعا من المحبين الكبار لبيرتس، برؤية رئيس الحكومة يقرعه في جلسات الحكومة الاخيرة، وبسماع مقربي اولمرت يطلبون تغييره. يحب المعارضون في الحزب أن يروا بيرتس يتعذب، ويطالب بزيادة الموازنة الامنية، مع العلم بان المال سيأتي على حساب الرفاه. لم يبقَ لوزير الدفاع مكان يضع عليه رجليه، يقول احد رفاقه، كل شيء ملغم. يضطر بيرتس الى المداورة والالتواء. ان القرار الذي اتخذه بتفضيل لجنة تحقيق رسمية، بعد أن اقام لجنة ليبكن ـ شاحك، هو قرار سياسي وليس موضوعيا. يعلم وزير الدفاع ان لجان اولمرت تريحه اكثر، وأن اللجنة الرسمية – القضائية قد تلف الحبل حول عنقه. لكن بيرتس يرى أيضا استطلاعات الرأي التي تمنحه درجة مئوية واحدة كمرشح لرياسة الحكومة. لقد أدرك أنه لا يوجد مكان ينحط اليه، وقدم لنفسه مفصل عمل يستطيع أن يساعده فقط في ان يطفو فوق الماء.

أولا، قال بيرتس لنفسه، ان لجنة التحقيق الرسمية التي يؤيدها اكثر الجمهور تفرق بينه وبين رئيس الحكومة وتعرضه مرة اخرى مقاتلا لا يهاب النتائج؛ وثانيا، فكر بيرتس في أن تأييد لجنة رسمية سيعوق قليلا المعارضة الداخلية التي تفور عليه في حزب العمل؛ وثالثا، وهذا هو المهم، يعلم بيرتس ان تأييده المجدد للجنة رسمية جيد للعلاقات العامة، لكن لم يخرج منه شيء. في جلسة الحكومة بعد غد تتوقع كثرة لرئيس الحكومة، ولجان التحقيق البائسة التي اقامها ستبدأ العمل، وربما تنقذ عمير بيرتس نفسه أيضا.

هل سيمضي وزير الدفاع الى النهاية ويحل الائتلاف بسبب مواجهة اولمرت؟ يدخل هنا ايضا التقدير السياسي. ان من يحتاج الى المنافسة في الانتخابات التمهيدية في غضون تسعة اشهر على قيادة العمل، لن يتخلى بسهولة كهذه عن مكانته الحكومية الرفيعة.

اعتقد بيرتس انه سيخرج من هذه الحرب بطلا. لقد جند مستشارة اعلامية ملاصقة تمجد اعماله، وجولاته وخطبه. وفي الواقع خرج مهزوما. لا يملك خطة اعادة بناء منظمة، والافكار التي تطرح، مثل اقامة المحور الجديد مع ايهود باراك، تذكر بالحلف بين العقرب والضفدع. لو كنت مكانه لمضيت راغبا الى تغيير الحقائب الذي يخطط له رئيس الحكومة، واصر على الحصول على حقيبة المالية، وابني نفسي من جديد في مكاني الطبيعي. هل سيفسر هذا كعزل؟ ربما، لكن ش